



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام/الماجستير

الحماية الجنائية لأحوال الشخصية (الرابطة الزوجية أنموذجا) دراسة مقارنة

رسالة تقدمت بها الطالبة

(زهراء محسن حسين هاشم الحمامي)

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في القانون العام

بإشراف

الاستاذ الدكتور

خالد خضير دحام المعموري

استاذ القانون الجنائي

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ
مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
عَلَيْكُمْ رَقِيبًا))

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية رقم (١)

الإهداء

إلى روح والدي العزيز الذي مازال طيفه رفيق دربي

لن أنسى مارييتي عليه من قناعة وعزة النفس

إلى والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها

التي كانت تنير طريقي بدعائها

إلى أرواح العراقيين المهاجرين الذين فقدناهم

في بحر "ايجة"

إلى أولادي وقرّة عيني

"يوسف، وعبدالله، وشمس الغدير"

إلى زميلتي الحبيبة التي رافقتني طيلة دراستي ست

"روى"

أهديكم هذا الجهد راجيا منكم القبول.

شكر وعرfan

الحمد لله العليّ القدير الذي أسبغ علينا نعمته وشرح بنوره الصدور، وأقر بفضل العيون.

وبعد....

أسأل الله العليّ القدير شكراً وحمداً على غمره عليّ من سداد وتوفيق، وما منحني إياه من صبر
وتثبيت حتى انجاز هذا البحث...

انطلاقاً من قوله تعالى (رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وُلْدِي وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)، وانطلاقاً من حديث الامام زين العابدين
عليه السلام (من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق).

بداية أتقدم بجزيل الشكر والعرfan والأمتان إلى البروفسور (خالد خضير دحام المعموري)
لتفضله بقبول الاشراف، وعلى رعايته الجادة والمخلصة على هذا البحث، فقد كانت لتوجيهاته
السديدة وآرائه الصائبة أكبر مثل لانجاز هذا العمل، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل ذلك في
ميزان حسناته، وأعطاه الله الصحه والتوفيق ..

أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى الأستاذ (احمد عبد الرحيم الساعدي). والشكر والامتنان الى من
دعمني ووقف بجانبني الأستاذ (عدنان هادي طالقاني).

والشكر والامتنان إلى ادارة مكتبة كلية القانون جامعة كربلاء وإلى الأستاذين (علي هادي علي
وعادل هادي الشكري).

وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على أشرف الخلق والمرسلين أبي القاسم
محمد وعلى اله وصحبه المنتجبين .

المستخلص

إنّ الرابطة الزوجية هي الركيزة الأساسية لبناء الأسرة، ولها حق التمتع بحماية الدولة، فمنها تنبثق التنشئة اللازمة للطفل، وهي قاعدة الحياة البشرية، وعماد الاستقرار في الحياة الاجتماعية، لذلك حظيت باهتمام كبير في الشريعة الإسلامية، واهتمت القوانين الوضعية بالرابطة الزوجية التي قد تناولها في الفصل الأول بإيراد نصوص خاصة في الدستور وقانون العقوبات، وبعض نصوص قانونية المتناثرة في القوانين الأخرى من قانون أصول محاكمات الجزائية، وقانون والأحوال الشخصية، وقانون البغاء، وقانون حق السكنى رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٣، علما في الفصل الثاني فقد بحثنا في الجرائم التي تقع على الرابطة الزوجية من أهمها تلك التي تزعزع الثقة بين الزوجين، واستقرارها (كجريمة الزنا) لما لها تأثير سلبي في الرابطة الزوجية مما يترتب فيها إهانة إلى الزوج الضحية، والمساس بعرضة وشرفه. لذلك أهمية الرابطة الزوجية أوردت أحكاماً خاصة في قانون العقوبات للجريمة الزنا وجريمة التوصل للعقد الزواج الباطل، كما أوردت أحكاماً أخرى في نصوص قانون الأحوال الشخصية، وتتجسد بجرائم عدّة منها جريمة عدم توثيق عقد الزواج، وجريمة تعدد الزوجات خلافاً لقانون الأحوال الشخصية، وهناك الجرائم التي تكون خالية من النص مثل جريمة تعدد الأزواج وجريمة زواج القاصرات.

وبعد ذلك لغرض استكمال متطلبات الدراسة والاحاطة بالموضوع من جميع جوانبه، تناولنا في الفصل الثالث أثر الرابطة الزوجية في اجراءات الدعوى بعد ما تناولنا سابقا أثر الرابطة الزوجية في تطبيق القواعد الموضوعية، لذلك لا بد من بيان اثرها على تطبيق القواعد الاجرائية المتضمن استعمال الدعوى ابتداءً بتحريك الدعوى الجزائية في جريمة الزنا، وجريمة تعدد الأزواج، وشروط قيد تحريك الدعوى الجزائية في جريمة الزنا، وتعدد الأزواج، وكيفية انقضاء الدعوى الجزائية في جرائم الزنا وتعدد الأزواج، وأثر الرابطة الزوجية في تحريك الدعوى الجزائية في جرائم الواقعة على الأموال بين الزوجين، وقيد تحريكها، وبيننا أثر الرابطة الزوجية في الاثبات الجنائي في جريمة الزنا، وخصوصية أدلة الإثبات في جريمة الزنا، ومبدأ حرية القاضي الجنائي في الاقتناع، وكيف إثبات الدعوى الجزائية



في جريمة الزنا في القانون، والقضاء المقارن وأخيرا التطبيقات القضائية لأثبات جريمة الزنا، لذلك تضمنت الدراسة كثيراً من المقترحات التي توصلنا لها عبر الدراسة، الذي أدرجناها في خاتمة الرسالة.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٥ - ١	المقدمة
٤٨ - ٦	الفصل الأول: ماهية الحماية الجنائية للأحوال الشخصية في موضوع الرابطة الزوجية
٨ - ٧	المبحث الأول: مفهوم الحماية الجنائية للرابطة الزوجية
٨	المطلب الأول: تعريف الحماية الجنائية للرابطة الزوجية
١١ - ٨	الفرع الأول: المعنى اللغوي للحماية الجنائية للرابطة الزوجية
١٥ - ١٢	الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للحماية الجنائية للرابطة الزوجية
١٦ - ١٥	المطلب الثاني: المصلحة المحمية في تجريم الماس بالرابطة الزوجية
٢٢ - ١٦	الفرع الأول: تعريف المصلحة وعناصرها
٢٤ - ٢٢	الفرع الثاني: المصلحة المحمية في الجرائم الماسة بالرابطة الزوجية
٢٤	المبحث الثاني: خصائص الجرائم الماسة بالرابطة الزوجية وأساس الحماية الجنائية
٢٥ - ٢٤	المطلب الأول: خصائص الجرائم التي تمس الرابطة الزوجية
٣٠ - ٢٥	الفرع الأول: الخصائص الموضوعية للجرائم الماسة بالرابطة الزوجية
٣٣ - ٣٠	الفرع الثاني: الخصائص الإجرائية للجرائم الماسة بالرابطة الزوجية
٣٤ - ٣٣	المطلب الثاني: أساس الحماية الجنائية للرابطة الزوجية
٣٥ - ٣٤	الفرع الأول: الأساس الفلسفي للحماية الجنائية للرابطة الزوجية
٤٧ - ٣٥	الفرع الثاني: الأساس التشريعي للحماية الجنائية للرابطة الزوجية
١٠٠ - ٤٨	الفصل الثاني: بعض تطبيقات الحماية الجنائية الموضوعية للرابطة الزوجية
٥٠ - ٤٩	المبحث الأول: جريمة الزنا
٥٠	المطلب الأول: مفهوم جريمة الزنا
٥٣ - ٥٠	الفرع الأول: مفهوم وتعريف جريمة الزنا
٥٤ - ٥٣	الفرع الثاني: طبيعة جريمة الزنا
٥٤	المطلب الثاني: أركان جريمة الزنا وعقوباتها
٦٠ - ٥٤	الفرع الأول: أركان جريمة الزنا
٦٤ - ٦٠	الفرع الثاني: عقوبة جريمة الزنا
٦٥ - ٦٤	المبحث الثاني: جرائم مخالفة الشروط القانونية للرابطة الزوجية
٦٥	المطلب الأول: جرائم إبرام عقد الزواج المخالف للقانون

٧١ - ٦٥	الفرع الأول : جريمة عدم توثيق عقد الزواج
٧٦ - ٧١	الفرع الثاني: جريمة التوصل الى عقد زواج باطل
٨٣ - ٧٦	الفرع الثالث: جريمة تزويج فتاة ناقصة الاهلية
٨٣	المطلب الثاني: جريمة تعدد الزوجات والازواج
٩٣ - ٨٤	الفرع الأول: جريمة تعدد الزوجات خلافا لقانون الأحوال الشخصية
١٠٠ - ٩٤	الفرع الثاني: جريمة تعدد الأزواج
١٠٢ - ١٠١	الفصل الثالث: الحماية الجنائية الإجرائية للرابطة الزوجية
١٠٢	المبحث الأول: اثر الرابطة الزوجية في تحريك الدعوى الجزائية
١٠٣	المطلب الأول : تحريك الدعوى الجزائية وانقضائها في جريمة الزنا وتعدد الأزواج
١١٢ - ١٠٣	الفرع الأول : شروط قيد تحريك الدعوى الجزائية في جريمة الزنا وتعدد الأزواج
١١٩-١١٢	الفرع الثاني: انقضاء الدعوى الجزائية في جرائم الزنا وتعدد الازواج
١١٩	المطلب الثاني: تحريك الدعوى الجزائية في الجرائم الواقعة على الأموال
١٢٣-١١٩	الفرع الأول: قيد تحريك الدعوى الجزائية في جرائم الأموال بين الزوجين
١٣٠-١٢٤	الفرع الثاني: نطاق قيد تحريك الدعوى الجزائية في جرائم الأموال بين الزوجين
١٣١	المبحث الثاني: اثر الرابطة الزوجية في الاثبات الجنائي
١٣٢ - ١٣١	المطلب الأول: إثبات الدعوى الجزائية في جريمة الزنا في القانون العراقي
١٣٤ - ١٣٢	الفرع الأول: مبدا حرية القاضي الجنائي في الاقتناع
١٤١ - ١٣٤	الفرع الثاني: خصوصية ادلة الاثبات في جريمة الزنا
١٤٢	المطلب الثاني: اثبات الدعوى الجزائية في جريمة الزنا في القانون والقضاء المقارن
١٤٤-١٤٢	الفرع الأول: اثبات الدعوى الجزائية في جريمة الزنا في القانون المصري والجزائري
١٥٢-١٤٥	الفرع الثاني : التطبيقات القضائية المقارنة لاثبات جريمة الزنا
١٦٠-١٥٣	الخاتمة
١٨٢ - ١٦١	قائمة المصادر
A-c	Abstract